مجلس النواب
الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية
الرقم :21121

الرباط في : 9/4/2025

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : كتابي
سؤال

ملف هيئة المتصرفين المشتركين بين الوزارات ومتصرفي الداخلية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

تُعد هيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات ومتصرفي وزارة الداخلية من الفئات الأكثر تضررًا من التمييز، والدليل انها فئة تشتغل في ظروف مهنية متأزمة جراء الاقصاء، والحيف المهني والمادي الذي تواجهه .
وهم أمر غير مبرر، في الوقت الذي ظلت فيه مطالب هذه الفئة معلقة منذ سنوات، دون البحث عن حلول وتدابير لإنصاف فئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات ومتصرفي وزارة الداخلية، ورد الاعتبار لها، وتصحيح وضعياتها المادية والمهنية والاعتبارية، وذلك على غرار ما تمَّ من تسويةٍ لملفاتِ فئاتٍ أخرى، دون تسويف أو مماطلة .
مع العلم أن ليست هناك قرارات صادرة منكم لإقرار نظام أساسي عادل ومنصف، يضمن مساراً مهنيا محفزاً، وفق قاعدة العدالة الأجرية لجميع الفئات والوضعيات .
والغريب ان كل المراجعات التي تمت بالنسبة لباقي الهيئات تتمُّ وفق مقاربة فئوية وانتقائية ، مغيبة لمضامين التقارير الصادرة عن مؤسسات وطنية، تؤكد على ضرورة مراجعة عميقة للوظيفة العمومية ولمنظومة الأجور، على أساس مهني وقانوني شفاف .
فلا يخفى عليكم الهوة الأجرية، الناتجة عن إحداث أنظمة أساسية خاصة، تكرس التمييز في الأجر وفي التعويضات وفي الترقيات والدرجات، سواء

بين هيئات مهنية أو بين موظفي قطاعات وزارية تمارس نفس المهام وحاصلة على نفس الشواهد العلمية والمعرفية، وتخضع لنفس شروط التوظيف .
وعليه، أسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن ما سوف تتخذونه من أجل تسوية ملف هيئة المتصرفين المشتركين بين الوزارات ومتصرفي وزارة الداخلية .

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و
الاحترام .

محمود غباء